الأخبار
al-akhbar
الخميس 06-05-2010 العدد 1110
8

المشهد السياسي

حكـومة الوحـدة الوطنيّـة تترنّـح ولا تسـقط

بحسب المعلومات الرسمية، فإن جلسة مجلس الوزراء في قصر بعبدا، أمس، كانت عادية وتمحورت حول عدد من المواضيع المتنوعة. لكن بحسب المعلومات الخاصة، فإن الجلسة كادت تنسف حكومة الوحدة الوطنية، بعدما أصرّ فريق على تحويل موضوع استقالة رئيس الهيئة الناظمة للاتصالات كمال شحادة، إلى حملة على وزير الاتصالات شربل نحاس، واستبق فريق آخر الجلسة بإبلاغ المعنيين أن نحاس خط أحمر «ويجب عدم تحويل قضية موظف إلى استفراد وزير بهدف خصخصة القطاع».

وأفادت مصادر وزارية بأن ما لفت الفريق الثاني إلى أن هناك محاولة لاستثمار استقالة شحادة للهجوم على نحاس وتسريع موضوع خصخصة الهاتف، هو الكتاب الذي وجهه شحادة للمجلس، والذي يتضمن في صفحتين تبريراً جديداً لاستقالته، بأنهم لا يتركونه يعمل طوال 3 سنوات، أي منذ تعيينه، ولا يتركون الهيئة تقوم بعملها بموجب القانون، مع أنه كان قد تحدث سابقاً عن أسباب مختلفة، تكررت في 3 بيانات صدرت عن الهيئة التي يرأسها، قبل أن يغادر منصبه، ويقول فيها إن استقالته لأسباب شخصية ومهنية (تتعلق بعرض عمل مغرٍ في إحدى دول الخليج).

ثم بُدأت الجلسة، وبدا النقاش فيها أنه استكمال للحملة على وزير الاتصالات، إذ تعاقب 11 وزيراً من فريق رئيس الحكومة وحلفائه على القول إن قبول استقالة شحادة يعني استقالة للدولة وضرباً للإصلاح. وطالب أحدهم بلجنة قانونية للتحقيق بأسبابها، فيما ربطها آخر بالهدف الأساسي لهذا الفريق، بقوله إن قبول الاستقالة يعني إنهاء الخصخصة «التي تمثّل أمل اللبنانيين بإصلاح الدولة».

وألقى الوزير زياد بارود مداخلة، تحدث فيها عن شخصية شحادة «الفذّة»، لكنه دعا إلى التريث في بتّ الموضوع، ما أعطى إشارة إلى أن رئيس الجمهورية لا يرغب في أن يتحول موضوع استقالة شحادة إلى سبب قد يفجر حكومة الوحدة الوطنية، ولا سيما أن مداخلات الوزراء «لم تكن تتصف بالموضوعية، وكانت تخرج عن السياق لتتهم الوزير نحاس بقضايا لا صلة لها بموضوع النقاش»، بحسب المصادر.

وقد استدعت الهجمة الوزارية رداً قاسياً من نحاس، ذكّر فيه مهاجميه بأنّ البند المطروح على الجلسة يتعلق باستقالة موظف، وبالتالي لا يحق لأي وزير أن يحوّل الأمر إلى نقاش في سياسات الوزير في وزارته، ما دامت هذه السياسات غير مطروحة كبند على جدول الأعمال. وأشار إلى أن شحادة سبق أن برر استقالته بأسباب شخصية، إضافة إلى أن قانون الاتصالات الذي أنشئت الهيئة بموجبه لا ينص على مبدأ القبول أو الرفض للاستقالة، وأن الموظف بموجب هذا القانون يستطيع أن يقدم استقالته متى شاء «ووظيفة مجلس الوزراء أن يعين البديل»، لا أن يبحث في قبول الاستقالة أو رفضها. وأعطى مثلاً على ذلك، أن أحد أعضاء مجلس إدارة الهيئة استقال منذ تأليفها «ولم تُعَدّ الاستقالة في حينه استقالة للدولة، وأصلاً من المعيب أن ينطق بمثل هذا الكلام على طاولة مجلس الوزراء، فالدولة لا تختصر بموظف فعل كل ما يستطيع ليحظى بهذه الوظيفة، وبالتالي لم يتطوع فيها ولم يضجّ»، وأردف سائلاً: «أليس غريباً أن تواجه الهيئة 11 دعوى لدى مجلس شورى الدولة بسبب منحها رخصاً خلافاً للقانون؟».

لكن الوزيرة ريا الحسن أصرّت على بحث سياسة الوزير، إذ عقّبت بالقول: «لازم نفهم شو سياسة الوزير في قطاع الاتصالات»، فقاطعها نحاس قائلاً: «إن

> **مجلس الوزراء يتبنى زيارة المصنع: اتفق عليها مع مسؤولي الأجهزة المعنية**

وزراء: استقالة موظف تعني استقالة للدولة (دالاتي ونهرا)

من يتأخر في تقديم مشروع الموازنة إلى مجلس الوزراء 4 أشهر، الأفضل أن يصمت».

هنا تدخل رئيس الحكومة، ليتوّج الحملة بأن «التليفون خربان، ولا يمنننا أحد بأنه يعطينا إيرادات للدولة، فهذه الإيرادات تأتي من السياح، ويجب أن نضع هذا القطاع على طاولة البحث في إطار العمل الإصلاحي (الخصخصة)». وقبل أن يحتدم الأمر أكثر، تدخل رئيس الجمهورية، طالباً تأجيل بتّ الاستقالة إلى جلسة لاحقة، وهكذا كان. وقد أورد الخبرُ الذي وزعه قصر بعبدا عن الجلسة، أن وزير الإعلام طارق متري، ذكر أن استقالة شحادة لم تُبَتّ وأرجئ البحث بالمسألة. لكن موقع النشرة نقل عن متري قوله بعد الجلسة إن الحكومة «لم تقبل الاستقالة»، الأمر الذي رأت فيه مصادر «محاولة لاستباق قرار مجلس الوزراء والإيحاء بأن القرار قد اتّخذ، مع أنه أجّل!».

الموضوع البارز الثاني الذي بُحث في الجلسة أمس، بحسب المعلومات الرسمية، هو أن وزراء الدفاع والداخلية والمال تحدثوا «عن زيارة الوفود الفنية من الولايات المتحدة لبعض المراكز العسكرية والحدودية التابعة للجيش اللبناني والأمن العام والجمارك، وما أثير عنها في وسائل الإعلام، وأطلع الوزراء الثلاثة المجلس على المعلومات التي توافرت لديهم عن طبيعة هذه الزيارات التي اتُفق عليها مع المسؤولين في الأجهزة المعنية والتي تختص بالتجهيز أو استطلاع الاحتياجات في مجال التدريب. وشدد الوزراء على ضرورة إعلامهم من الأجهزة الأمنية التابعة لوزاراتهم بزيارات كهذه». وقال متري إن وزير الخارجية «ذكّر بالاتفاقات الدولية وبالتعميم الذي وزعه على الوزراء ويذكّر فيه بضرورة إعلام وزارة الخارجية بزيارات الوفود الأجنبية».

إحقاق العدالة في كترمايا

وكان رئيس الجمهورية، ميشال سليمان، قد استهل الجلسة بإدانة «الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتعرضها للأماكن الدينية». وشدد على «ضرورة مناقشة الموازنة العامة لعام 2010 في الجلسة المقبلة للمجلس». وإذ جدد إدانته «جريمة كترمايا المروّعة التي أوقعت أسرة بريئة ضحية، وتوقف عند ردة الفعل الانتقامية المستنكَرة»، دعا القضاء إلى «القيام بواجبه في إصدار الاستنابات والعمل على إحقاق العدالة، مهما كانت الأسباب التخفيفية». كذلك تحدث رئيس الحكومة سعد الحريري «عمّا جرى في كترمايا بعد الجريمة الفظيعة والأفعال الانتقامية التي تلتها»، مشدداً على ضرورة «إحالة الفاعلين على القضاء». وأكد الحريري، في مجال آخر، ضرورة الإسراع برفع اقتراح في شأن مطالب الأساتذة الثانويين، إلى مجلس الوزراء «في أقرب وقت ممكن».

يشار إلى أن جدول أعمال جلسة أمس، تضمن 54 بنداً، ومن أبرز البنود التي أقرها المجلس، قرار تعيين رئيس وأعضاء مجلس إدارة مؤسسة مياه البقاع لفترة مؤقتة مدتها ستة أشهر.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"